الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر (١٨٣٠ – ١٨٥٢)

The Political, Economic and Social Conditions in Algeria (1830 - 1852)

م.م. أياد عادل خلف شرار
Asst.Lect. Ayad Adel Khalaf Sharar
جامعة تكريت/ كلية الآداب
Tikrit University/ College of Arts
E-mail: eyad.adil@tu.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الجزائر، فرنسا، الأوضاع السياسية، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، المستوطنون.
Keywords: Algeria, France, Political Conditions, Economic and Social Conditions, Settlers.

الملخص

يعد الاحتلال الفرنسي للجزائر نموذج من أكبر النماذج الاستعمارية الاستيطانية في تاريخ الاستعمار الأوربي الحديث، إذ هدفت سياسة فرنسا منذ البداية إلى بسط النفوذ الفرنسي في المنطقة، والاستيلاء على خيراتها وثرواتها، لذا عملت الإدارة الفرنسية الاستيطانية إلى طمس مقومات الشخصية الوطنية وإزالة الكيان الوطني الجزائري، لكي تستطيع أن تسيطر على البلاد وسرقة أرضه وثرواته لصالحها.

عالج هذا البحث الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الجزائر في المدة ما بين (١٨٣٠ – ١٨٥٢)، وسياسة فرنسا التي انتهجتها في تلك المدة، وكيفية العلاقة بين السكان الأصليين (الجزائريين)، والفرنسيين (المستوطنين)، إذ قامت فرنسا بالتفرقة الواضحة في تعاملها مع الجانبين، إذ كانت تستقطع الأراضي من أهل البلاد الأصليين لتعطيها للمستوطنين، فضلاً عن حصول المستوطنين على الوظائف والأعمال والتجارة، حتى سيطرت الأقلية المستوطنة على البلاد بسبب دعم الإدارة الفرنسية لهم.

Abstract

The French occupation of Algeria is considered one of the largest settler-colonial models in the history of modern European colonialism. France's policy aimed from the beginning to extend French influence in the region and seize its resources and wealth. Therefore, the French settler-colonial administration worked to obliterate the components of the national character and remove the national entity. Algerian, so that she can control the country and steal his land and wealth for her own benefit

This research dealt with the political, economic and social reality in Algeria in the period between (1830 - 1852), the policy that France followed during that period, and the relationship between the indigenous population (Algerians) and the French (settlers), as France made a clear distinction in Its dealings with both sides, as it was seizing lands from the indigenous people of the country to give them to the settlers, in addition to the settlers' access to jobs, businesses and trade, until the settler minority took control of the country due to the French administration's support for them..

المقدمة:

عرفت الجزائر بأنه بلد زراعي نتيجة لخصوبة أراضيه، فكانت تنتج الحبوب بكافة أنواعه، وتصدره إلى العديد من البلدان، فضلاً عن عيش أفراده في سلام وهدوء، إلا أن جاء المستعمر الفرنسي الذي نهب أراضيه وخيراته، وذلك للتعويض عن خسارته الكبيرة التي حدثت له أيام الثورة، وللتخفيف عن ديونه التي استدانها في تلك المدة.

تعد مرحلة الوجود الاستعماري من أهم المحطات التاريخية التي مرت بها الجزائر، إذ عاشت خلالها ظروف قاسية مست جميع الميادين، إذ عمدت إدارة الاحتلال إلى تطبيق سياستها الهادفة إلى الاستيلاء على مقدرات البلاد، والعمل على فرض وتكريس هيمنته على البلاد بتوظيف شتى الوسائل واستعمال واحتكار الأسواق مع توفير سبل العيش والرفاهية للمستوطنين.

اقتضت الضرورة أن يتم تقسيم البحث إلى قسمين، فضلاً عن الملخص والمقدمة والخاتمة وقائمة الهوامش والمصادر، تكلمت في القسم الأول عن الأوضاع السياسية في الجزائر (١٨٣٠ – ١٨٥٢)، وقد تكلمت فيه موجزاً عن بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، وكيفية تعرض الأخير للظلم والتعسف على أيدي الإدارة الفرنسية الاستيطانية، أما القسم الثاني فتكلمت فيه عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر (١٨٣٠ – ١٨٥٢)، التي باتت أوضاعاً سيئة بسبب تدخل الإدارة الاستيطانية في حياة الناس وأرزاقهم، وكذلك بسبب تعرض البلاد في تلك المدة إلى أزمات ومشاكل اقتصادية عديدة.

أولاً: الأوضاع السياسية في الجزائر (١٨٣٠ – ١٨٥٢):

تتسم الأوضاع السياسية في الجزائر في تلك المدة بالاحتلال الفرنسي لها، إذ يعد من أبرز النماذج الاستعمارية الاستيطانية في تاريخ الاستعمار الأوربي الحديث، فقد كانت سياسة فرنسا تهدف منذ البداية إلى بسط النفوذ الفرنسي في الجزائر والاستيلاء على ثرواتها وخيراتها، فضلاً عن طمس مقومات الشخصية الوطنية فيها وإزالة الكيان الوطني الجزائري، إذ انشأت الحكومة الفرنسية في عام ١٨٣٣ لجنة سميت باللجنة الإفريقية، كانت مهمتها تقصي الحقائق في الدول التي احتلتها فرنسا، وبالفعل رفعت تلك اللجنة تقريراً مفصلاً عن حالة الجزائر وأوضاع شعبها المتردية جراء الاحتلال الفرنسي بقولها: "**لقد اغتصبنا ممتلكات الاحتباس وحجزنا الممتلكات الخاصة بدون أي تعويض، بل أرغمنا أصحاب الممتلكات التي تم الاستيلاء على ممتلكاتهم بالقوة إلى دفع مصاريف هدم منازلهم، وكذلك دفع مصاريف هدم أي مسجد من مساجدهم.. لقد قتلنا أناس يحملون رخص التجول، وذبحنا سكان المدن، وقمنا بمحاكمة رجال مشهورين في البلاد بورعهم وتقواهم وكل من يتقرب من قصد الشفاعة لأبناء وطنهم فتعرضوا لبطشنا وغضبنا...**" (بوعرة، ٢٠١٠، ص٩٢).

حاولت الحكومة الفرنسية إضفاء طابع الشرعية على مخططاتها الاستعمارية، وذلك عندما أصدرت قرارها في ٢٢ تموز ١٨٣٤م، والذي نص على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، وأنها من الأراضي والممتلكات الفرنسية في شمال أفريقيا (بوحوش، ١٩٩٧، ص١٩٣ – ١٩٤ ؛ سعد الله، ٢٠٠٧، ص٢٠).

قامت السلطات الاستعمارية الفرنسية في عام ١٨٣٥م بتقسيم الجزائر إلى ثلاث ولايات، ليسهل إدارتها والتحكم فيها والسيطرة عليه، وتكون جميعها تحت المراقبة المباشرة للحاكم العام برتران كلوزيل (Bertrand Clauzel)، ثم قسمت كل ولاية إلى دوائر، وكل دائرة إلى بلديات، وكان هذا التقسيم يشبه التقسيم الإداري الفرنسي (سعد الله، ٢٠٠٧، ص٢٠).

ومن أجل تثبيت نفوذها قامت الحكومة الفرنسية بتشجيع الهجرة الاستيطانية الأوربية إلى الجزائر، إذ أكد كلوزيل في نداء وجهه إلى الأوربيين الذين وصلوا إلى الجزائر قائلاً: "**عليكم أن تعلموا أيضاً إن هذه القوات العسكرية التي تحت إمرتي ما هي إلا وسيلة ثانوية، وذلك انه لا يمكن أن نغرس العروق هنا إلا بواسطة الأيادي الأوربية فقط... فقد سبقت هذه العملية تهيئة الرأي العام الفرنسي وحتى الأوربي عبر أساليب الدعاية والصحافة التي صورت المستعمر الجديد كالحلم القابل للتحقيق لكل المغامرين التواقين للثروة والحياة الرغيدة، ولهذا وزعت فرنسا في أوربا المناشير التي تخص مختلف الوسائل للهجرة إلى الجزائر، وشجعت على الخصوص هجرة الأوربيين ذوي الأصول اللاتينية كالإيطاليين والمالطيين والاسبانيين، وقد**

وعدت هذه الفئة بمســـتقبل زاهر في التجارة والزراعة وغيرها، وذلك تحت حماية الجنســـية الفرنسية" (بوعزيز، ٢٠٠٧، ص٩).

كان الحاكم العام كلوزيل نشـطاً في تطبيق سـياسـة الاسـتيطان، إذ كان مصـمماً على تحويل مناطق جزائرية بأكملها إلى وطن حقيقي للمهاجرين الأوربيين القادمين من فرنسـا واسـبانيا وايطاليا ومالطا وغيرهم، وبالفعل قام بإنشـــاء قرية بوفاريك غرب مدينة الجزائر، وقام بتوزيع الأراضـــي والآلات والحيوانات مجاناً على المســـتوطنين المهاجرين، وعلى الرغم من هذا كله لم يتجاوز عدد المستوطنين المهاجرين منذ ذلك الوقت وحتى عام ١٨٣٩م الـــ(٢٥) ألف شخص (بوعرة، ٢٠١٠، ص٩٣).

أصـدرت السـلطات الاسـتعمارية الفرنسـية في عام ١٩٣٩ مرسـوماً جديداً يقضـي بحجز أراضـي الجزائريين الذين غادروا ممتلكاتهم للالتحاق بالمقاومة، فضـلاً عن تدمير المحاصـيل التي كانت تزرع في تلك الأراضي، لأن السلطات رأت أن هذه هي الطريقة الوحيدة لوضع حد للمقاومة العنيفة التي كانت تتعرض لها، كما أصـــدر الحاكم العام توماس روبير بيجو (Thomas Robert Bugeaud) في ١٨ نيسـان ١٨٤١م مرسـوماً بمصـادرة الممتلكات الخاصـة لأفراد المقاومة الجزائرية، وكذلك أعضـاء نقابة الحرفيين التي تم التصـريح فيها على أن فرنسـا دولة محتلة، ولذلك اتسع نطاق المصادرات ومن مناطق عديدة من البلاد (قداش، ٢٠٠٨، ص١٥٢). انشأت الإدارة الفرنسية في الجزائر في شباط ١٨٤٤م المكاتب العربية بشكل رسمي، وأصبحت من أهم المؤسسات في الإدارة الفرنسية، لأنها حلقة الوصل بين قوات الاحتلال والشعب الجزائري، وكان يرأسـها الضـباط الفرنسـيون، ويسـاعدهم في إدارتها عدداً من زعماء الأهالي فضـلاً عن المترجمين (بوحوش، ١٩٩٧، ص١٢٩).

كان الهدف من إنشاء تلك المكاتب فضلاً عن تمكين الاستعمار وفرض الأمن في عموم البلاد، هو الاتصـال بشـيوخ القبائل ومسـؤولي العشـائر والتفاوض معهم، وإقناعهم بقبول مبدأ التعاون مع فرنسـا مقابل احترامهم وحمايتهم والمحافظة على مصـالحهم، وكذلك مسـاعدة القادة العسكريين بالبلاد في إدارة الأهالي وتنفيذ أوامرهم مع توحيد السياسة الاستعمارية، وكذلك أيضاً تولي مهمة القضاء والفصل في خصومات الأهالي (بوعرة، ٢٠١٠، ص٩٤ ؛ فركوس، ٢٠٠٥، ص٢٤٨ – ٢٤٩).

طالب المسـتوطنين بإلغاء هذه المكاتب، إذ اتهموا السـلطات العسـكرية بعرقلة نشـاطهم، كما اتهموهم أيضـــاً بمســـاعدة الزوايا التي كانت تقود حركات المقاومة في الجزائر، فحاربوها وقلصوا من نفوذها، ثم قضوا عليها نهائياً في أواخر القرن التاسع عشر (صالح، ٢٠١٢، ص٣٦ – ٣٧).

حدثت بعد هذه الأحداث اضـرابات كثيرة عمت البلاد، لذا قامت الإدارة الفرنسـية في الجزائر في ١ تشرين الثاني ١٨٤٤م بإصدار مرسوماً آخر، لغرض طمأنة الجزائريين بالأمان على أراضيهم أو ملكياتهم الخاصـة، إذ ذكر المرسوم بأن أي أراضـي أو ممتلكات مستعمرة من قبل المواطنين الجزائريين السلميين لا يحق للإدارة الفرنسـية التعرض لهم أو مصـادرتها بدون أي وجه حق (بن داهة، ٢٠١٣، ص٣٤٧).

من أجل سيطرة الإدارة الفرنسية على الجزائر بشكل أكبر أصدرت في ١٥ نيسان ١٩٤٥ قانوناً ينص على تقسـيم الجزائر إلى ثلاث أقسـام، وهي كالآتي (بوعرة، ٢٠١٠، ص١٢٥ ؛ بوعزيز، ٢٠٠٩، ص١٢٦):

١- المناطق العسكرية: وهي المناطق التي لم يستوطنها المهاجرين، والتي شملت في الغالب الهضاب العليا والصحراء، وقد قسمت هذه المناطق إلى (٦) وحدات إدارية يرأسها ضابط فرنسي.

٢- المناطق المدنية: وهي المناطق التي يستوطنها بنسبة أكبر المهاجرين المستوطنين، وتخضع للإدارة المدنية، وتشمل المدن والقرى الساحلية التي يسكنها الأوربيين.

٣- المناطق المزدوجة: وهي المناطق التي يسكنها الجزائريين والمستوطنين، ولكن نسبة المستوطنين فيها قليلة، ففي هذه المناطق يمارس الحاكم العسكري الحكم فيها.

صدر مرسوم آخر في ٢١ تموز ١٨٤٦م، والذي نص على أن أي أرض بدون مالك أو أي أرض يهملها صاحبها فتصبح أرضاً بور، من حق الإدارة الفرنسية أن تتصرف بها، إذ يكون هذا الأمر كافياً لانتزاع ملكيتها ووضـعها تحت تصـرف المصـلحة العامة، كما ذكر في هذا المرسـوم أن أي أرض تم التحقق من صـحة عقدها وتركت غير مزروعة سـوف تكون خاضـعة لضـريبة تقدر بنحو (١٠) فرنك سنوياً، وإذا لم يقم صـاحب الأرض بدفع الضـريبة ستقوم الإدارة الفرنسية ببيع هذه الأرض واستحصال نقودها (يزيز، ٢٠٠٩، ص٤٦).

ومن أجل جعل أعداد المستوطنين في الجزائر تزيد بشكل كبير، قامت الحكومة الفرنسية في المدة ما بين (١٨٤٨ – ١٨٥٢) بإعطائهم حقوق تمثيلية في المجالس التشريعية، فضلاً عن إعطائهم حق انتخاب ثلثي المجالس البلدية، وهذا بالطبع على حسـاب ممثلي الأغلبية من الجزائريين بدعوة عدم أهليتهم لتمثيل الشعب (لونيس، ويلاح، وآخرون، ٢٠٠٦، ص٦٧).

كما أقرت الإدارة الفرنسـية في الجزائر في ١٦ حزيران ١٨٥١م مرسـوماً نص على أن الملكية لا تنتهك، وهي حق محفوظ للجميع دون تمييز بين الأهالي والملاك الفرنسـيين وغيرهم، كما اعترف هذا القانون بحقوق الملكية والانتفاع بالنسبة للأشخاص والقبائل وفروعها مثلما كانت

موجودة أيام الغزو، كما منع حق الملكية والانتفاع الممارس على الأرض من أراضـي العرش إلى شخص أجنبي عن القبيلة، وأن أراضي العرش غير قابلة للتصرف طبعا للتقاليد، وأن ليس للقبيلة حق ملكية الأرض التي تشتغلها، وإنما الملكية تعود للدولة فقط (خرشي، ٢٠٠٩، ص١٨٤).

ثانياً: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر (١٨٣٠ – ١٨٥٢):

إن الأوضـاع الاقتصـادية والاجتماعية لأي بلد محتل تكون أوضـاعاً مترديةً، وهذا هو الحال بالنسـبة للجزائر، فبعدما احتلتها فرنسـا لم تهتم الإدارة الفرنسـية بالهيكل الاقتصـادي من زراعة أو صـناعة أو تجارة، وإنما اتجهت للأسـلوب الأسـهل بالنسـبة لها وهو السـلب والنهب لمدخرات الجزائريين الموجودة في الخزينة العمومية، فضلاً عن نهب الأموال الشخصية لكثير من أصحاب الأموال من أصحاب الأراضي والتجار والمسؤولين والاستحواذ على أراضيهم (بوجمعة، آب ٢٠١٦، ص١٦٥ ؛ بلاح، ٢٠٠٦، ص١٦٠ – ١٦١).

أكدت الإدارة الفرنسية في الجزائر على ضـرورة الاسـتيطان في جميع أجزاء البلاد، لأن من شأنه يمكن أن يساهم في إيجاد الحلول المناسبة لمشاكل فرنسا المترامية، من خلال استيطان عدد كبير من الفرنسـيين في الجزائر، فضـلاً عن توفير عمل لهم هنا، وتوفير المادة الاقتصـادية والزراعية والصناعية القابلة للتصدير عبر موانئ الجزائر باتجاه السوق الفرنسية، ومنذ ذلك الحين بدأت بإقامة مراكز اسـتعمارية في أغلب المدن الجزائرية، ولاسـيما المناطق السـاحلية والحدودية كمدن عنابة وسكيكدة (بوجمعة، آب ٢٠١٦، ص١٦٤).

استعملت السلطات الفرنسية الاستعمارية الأساليب الدنيئة كافة من أجل الاستحواذ على المؤسسـات الاقتصـادية والاجتماعية التي وجدتها في الجزائر، وقامت بتوجيهها لصـالحها، سـعياً منها في توسيع مشروعها الاستيطاني، الأمر الذي أدى إلى تغيير في نمط الحياة السكاني بسبب تأثره بهذه المؤثرات الجديدة، فبعد أن كان الفرد الجزائري يعيش حياة بسـيطة هادئة منسـجمة مع الواقع الذي يعيشـه، أصبح غريباً في وطنه ومجتمعه، فحصر في أحياء شعبية ضيقة، ومنع من الانسـجام مع المسـتوطنين، فكان الشـعب الجزائري يعيش في حالة من الذل والمهانة (سـعد الله، ١٩٩٨، ص٢٩٧ – ٢٩٨).

بعدها توالت على الجزائر وبسـبب الاحتلال أيضـاً العديد من الأزمات الاقتصـادية، ولاسيما بعد مصادرة أراضي رجال المقاومة أو أي شخص رافض الاحتلال، فضلاً عن الاستيلاء عن الأراضي البور التي كانت متروكة، وبالتالي استطاعت الإدارة الفرنسية السيطرة على مصادر ثروات الجزائر من زراعة وفلاحة وصناعة استراتيجية وتجارة (العربي، د.ت، ص٢٤ – ٢٥).

أصـدرت إدارة الاحتلال في عام ١٨٣٠م قراراً يقضـي بأن أي أرض لم تسـجل قانوناً باسـم أصـحابها سيتم مصـادرتها خلال ثلاثة أشـهر، مسـتغلة بذلك معرفة أن الفرد الجزائري يكتفي بأن

يكون انتقال الملكية إليه أباً عن جد، باعتبار أن الملكية ذات طالع جماعي في غالبيتها المطلقة، الأمر الذي أدى إلى خسارة عدد كبير من أصحاب الأراضي لأراضيهم، وذلك لضيق الوقت بالنسبة للأعداد التي راجعت الدوائر الرسمية لتسجيل ممتلكاتهم (عبيد، ٢٠١٣، ص٨٣).

أصبح الاقتصاد الجزائري سيئاً بالنسبة لأهل البلاد، لأنهم اعتمدوا في ذلك على المنتوجات التقليدية مثل نسيج القطن والبرانس وصناعة الفخار والأسلحة، وهذه الصناعات لم تكن تلبي حاجة السكان بشكل كافي، أما بالنسبة للإدارة الفرنسية والمستوطنين فقط أصبحت الزراعة والفلاحة مشروعاً وليس وسيلة للعيش (أجيرون، ٢٠٠٧، ص٦٧١).

ساءت الأوضاع الاقتصادية بصورة أكبر في السنوات الأولى من استقرار الإدارة الفرنسية في الجزائر، ولاسيما بعد تزايد أعداد المستوطنين وخسارة العديد من أصحاب الأراضي أراضيهم ومواردهم، مما أدى إلى هجرتهم من منطقة لأخرى للبحث عن عمل أو مورد رزق لهم، ولكن هذا الأمر بات في أغلب المدن الجزائرية، إذ كانت نتيجة تغلغل الوجود الفرنسي هو تحطيم الركائز التي قام عليها المجتمع الجزائري، وبالتالي تأثرت الجزائر اقتصادياً بشكل سلبي في المدة ما بين (١٨٣٠ – ١٨٤٠م) (عيساوي، وشريخي، ٢٠١١، ص١٣٥).

استغل المستوطنون قرار الإدارة الفرنسية بمصادرة أراضي الجزائريون، واستولوا على مساحات كبيرة من أراضيهم، فضلاً عن قرار تم إقراره في تشرين الثاني ١٨٤٤م، الذي تولى الأوقاف والعقار، وقد نص على أن الأراضي غير المسجلة في المصالح الفرنسية العقارية بعقد صريح تتحول مباشرة إلى مصلحة أملاك الدولة (بوعزيز، ١٩٩٩، ص٣٩٨).

كان هناك العديد من القوانين المجحفة بحق الجزائريين، ولعل أخطر هذه القوانين هو القانون الذي أصدره الحاكم العام جاك لوي راندون (Jacques Louis Randon) في ١٦ حزيران ١٨٥١م، والذي نص على حق فرنسا في السيطرة على ملكية الأراضي، مما أدى إلى مصادرة السلطات الاستعمارية لمساحات شاسعة خصبة، وزعتها على المستعمرين، وتبعاً لهذه السياسة أصبح الجزائريون أجراء لدى المستعمرين (عبيد، ٢٠١٣، ص٨٣ – ٨٤).

وبسبب هذا الأمر أدى إلى زيادة البطالة لأن كثير من الجزائريين كانوا يرفضون العمل كأجراء لدى المستوطنين، وكذلك زادت الهجرة من مدينة لأخرى، والتي أثرت سلباً على الحالة المادية للأسرة الجزائرية، وبالتالي أثرت على اقتصاد البلاد بشكل سيء (بلاح، ٢٠٠٦، ص١٤٦).

لم تكن هذه الأمور هي الوحيدة التي أثرت سلباً على الاقتصاد الجزائري في تلك المدة، وإنما وقعت العديد من الأزمات وانتشار الأمراض والأوبئة، ففي سنة ١٨٤٧م وقعت أزمة الجراد، ونزل على الجزائر أكل الزراع، ولم ينج من الأكل فيها إلا القليل مما ألحق الضرر للعديد من

الفلاحيين، وارتفع سـعر الحبوب من الحنطة والشـعير وشـح وجودها في الأسـواق (العنتري، ١٩٧٤، ص٥١).

ولم تكن تنتهي كارثة الجراد حتى عمَّ الجزائر الجفاف عاماً كاملاً، وقد كان المستوطنون قل الذين تعرضـوا لنتائج هذا القحط، لأنهم كانوا يملكون أحسـن الأراضـي وأكثرها ماءً، بخلاف الفلاحين الجزائريين الذين احتجزت أراضـيهم، ومن نتائج هذه الأزمات موت العديد من المواشـي بحيث فقد الجزائريون نصف ماشيتهم ويبست الحشائش (بقطاش، ١٩٧٧، ص١٠٥ – ١٠٦).

ساء الوضع في عموم البلاد بعد هذه الكارثة، وذلك لانعدام الوقاية الصحية لديهم، وسوء حالتهم الاقتصـادية والمعاشـية، ففي منطقة الونشـريس شـمال الجزائر توفي ما يقارب من (٩٠٠) شـخص من بين (١٢٠٠) شـخص مصـاب بالتيفوس، وفي منطقة مليانة كان يتوفى ما بين (١٦ – ١٩) شـخص يومياً، وقد اكد الأطباء في ذلك الوقت أن هذا العدد الهائل من الوفيات لم يكن بسـبب الأمراض وإنما بسـبب المجاعة أيضـاً (سـعد الله، ٢٠٠٧، ص١٤٨ ؛ صـالح، ٢٠١٢، ص٤٩ – ٥٠).

عمدت السـلطات لاسـتعمارية القيام بربط اقتصـاد الجزائر بفرنسـا، وذلك بإلغاء النفوذ العثماني، وإنشـاء بنك الجزائر الفرنسـي في ١ آب ١٨٥١م، كما تم صـك العملة الاسـتعمارية، وكذلك تم ضـم الجزائر جمرجياً إلى فرنسـا، وذلك وفق مرسـوم ٢١ أيلول ١٨٥١م، فضـلاً عن إنشاء بورصة للتجارة في أوائل عام ١٨٥٢م، كما مارست الإدارة الفرنسية سياسة سلب الأراضي واسـتغلال الغابات وجعلت الأهالي الجزائريين غرباء في وطنهم وأراضـيهم (أجيرون، ١٩٨٢، ص١٩).

فضـلاً عن هذا كله أصـدرت السـلطات الاسـتعمارية في ٢٥ آب ١٨٥٢ مرسـوماً نص على تحويل (٣٠٪) من مجمل عائدات الضـرائب الأهلية إلى خزينة الإدارة الفرنسـية في الجزائر، فضـلاً عن زيادة الضـرائب بنوعها وكمها (عبود، ٢٠١٤، ص٦٨)، أما أهم الضـرائب الفرنسـية التي كانت تفرض على أهل البلاد في ذلك الوقت هي (عبيد، ٢٠١٣، ص٨٤؛ بلاح، ٢٠٠٦، ص٢٥٩):

١- **الضرائب المباشرة:** وهي الضرائب التي تفرض على الأشخاص الماديين والمعنويين، وتقطع مباشرة، كضريبة المهنة، وضريبة المدخل العام، والضريبة على العقارات، وحقوق الجمارك، والضرائب البلدية، والضرائب على الكلاب والثيران الحراثة، وحقوق ذبح الحيوان، والضراب على المباني.

٢- **الضرائب غير المباشرة:** وهي التي تفرض على بعض المواد كرسم على القيمة المضافة وحقوق الطوابع والتسجيلات.

حاول الأهالي رفض الكثير من هذه الضـرائب بسـبب أن الاسـتعمار هو من حدد أغلبها، وكذلك بسـبب الظروف والأوضـاع المادية المتدهورة، وعلى الرغم من المعاناة القاسـية والصـعبة التي جعل الاسـتعمار الجزائريين يعيشـوها، إلا أن الإدارة الاسـتعمارية لم تكتفِ بذلك، بل ظلت تفرض الضرائب التي كانت تفوق كل إمكانياتهم (فركوس، ٢٠١٣، ص١٤٥).

الخاتمة:

وفي نهاية هذا البحث سنذكر أهم النتائج التي توصل إليها البحث، وكما يلي:

١- استطاعت فرنسا السيطرة على معظم المناطق الجزائرية من عام ١٨٣٠، وفرضت سيطرتها الإدارية والسياسية والاقتصادية، وسخرت لهذا الأمر أيادي فرنسية وأوربية، وذلك لبسط نفوذها وممارسة سياستها التي كانت تهدف إلى خلف مجتمع تمارس فيه الأحكام الفرنسية.

٢- حاولت فرنسا طمس هوية الشعب الجزائري، وإخراجه من الدائرة العربية، لذا دعمت حملتها الاستعمارية بقساوة، إذ استطاعت الاستيلاء على مساحات شاسعة من أراضي البلاد، وإعطائها للمستعمرين الذين قدموا بتوصية ودعم من فرنسا.

٣- انعكست الإدارة الفرنسية الاستعمارية سلباً على البلاد، إذ تفككت الروابط الاجتماعية، وساءت الأوضاع الاقتصادية، ولاسيما بعد إنشاء المكاتب العربية، وإصدار عدد من القوانين المجحفة بحق الشعب الجزائري.

٤- بعد أن أخضع الشعب لإدارة البلديات التي يتم فيها التفرقة بين أهل البلد والمستوطنين، فزاد هذا الأمر أهل البلد قهراً وعوزاً وفقراً وتخلفاً، وانعدام أبسط الحريات، الأمر الذي أدى إلى هجرة العديد من الجزائريين هجرات داخلية وخارجية.

قائمة المصادر والمراجع:

أجيرون، شارل روبير. (١٩٨٢)، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة: عيسى عصفور، ط١، بيروت – باريس: منشورات عويدات.

أجيرون، شارل روبير. (٢٠٠٧)، الجزائريون المسلمون وفرنسا (١٨٧١ – ١٩١٩)، ترجمة: مسعود الحاج مسعود، الجزائر: دار الرائد للكتاب.

بقطاش، خديجة. (١٩٧٧)، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (١٨٣٠ – ١٨٧١)، منشورات الجزائر: دار دحلب.

بلاح، بشير. (٢٠٠٦)، تاريخ الجزائر المعاصر (١٨٣٠ – ١٩٨٩)، الجزائر: دار المعرفة.

بن داهة، عدة. (٢٠١٣)، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (١٨٣٠ – ١٩٦٢)، الجزائر: المؤلفات للنشر والتوزيع.

بوجمعة، أكرم. (آب ٢٠١٦)، "أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد (٢٨)، جامعة بابل.

بوحوش، عمار. (١٩٩٧)، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية ١٩٦٢، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

بوعرة، بوضرساية. (٢٠١٠)، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (١٨٣٠ – ١٩٣٠) وانعكاساتها على المغرب العربي، الجزائر: دار الحكمة.

بوعزيز، يحيى. (١٩٩٩)، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

بوعزيز، يحيى. (٢٠٠٧)، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (١٨٣٠ – ١٩٥٤)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

بوعزيز، يحيى. (٢٠٠٩)، العلاقات الجزائرية الخارجية مع دول وممالك أوربا (١٥٠٠ – ١٨٣٠)، الجزائر: دار البصائر.

خرشي، جمال. (٢٠٠٩)، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر (١٨٣٠ – ١٩٦٢)، ترجمة: عبد السلام عزيزي، الجزائر: دار القصبة.

سعد الله، أبو القاسم. (١٩٩٨)، تاريخ الجزائر الثقافي، ط، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

سعد الله، أبو القاسم. (٢٠٠٧)، الحركة الوطنية الجزائرية، ط٢، الجزائر: دار البصائر.

صالح، حياة سيدي. (٢٠١٢)، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين (١٨٧١ – ١٨٩٥)، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.

عبود، علي. (٢٠١٤)، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض (١٨٣٠ – ١٨٩٩) القطاع الوهراني نموذجاً، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران.

عبيد، مصطفى. (٢٠١٣)، الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر والجزائر (١٨٣٣ – ١٨٧٠)، الجزائر: دار المعرفة الدولية للنشر والتوزيع.

العربي، إسماعيل. (د.ت)، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر.

العنتري، صالح. (١٩٧٤)، مجاعات قسنطينة، تحقيق: رابح يونار، بيروت: دار المغرب العربي.

عيساوي، محمد، وشريخي، نبيل. (٢٠١١)، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (١٨٣٠ – ١٨٧١)، الجزائر: دار كنور الحكمة للنشر.

فركوس، صالح. (٢٠٠٥)، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال: المراحل الكبرى، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.

فركوس، صالح. (٢٠١٣)، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد (١٨٤٤ – ١٩٧١)، ط١، الجزائر: دار البصائر الجديدة للنشر.

قداش، محفوظ. (٢٠٠٨)، جزائر الجزائريين: تاريخ الجزائر (١٨٣٠ – ١٩٥٤)، ترجمة: محمد المعراجي، الجزائر: منشورات ANEP.

لونيس، رابح، ويلاح، بشير، وآخرون. (٢٠٠٦)، تاريخ الجزائر المعاصرة (١٨٣٠ – ١٩٨٩)، الجزائر: دار المعرفة.

يزيز، عيسى. (٢٠٠٩)، السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر (١٨٣٠ – ١٩١٤)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر.

List of sources and references:

Ageron, Charles Robert. (1982), History of Contemporary Algeria, translated by: Issa Asfour, 1st edition, Beirut – Paris: Oueidat Publications.

Ageron, Charles Robert. (2007), Algerian Muslims and France (1871-1919), translated by: Masoud Hajj Masoud, Algeria: Al-Raed Book House.

Baqtash, Khadija. (1977), The French Missionary Movement in Algeria (1830 - 1871), Algeria Publications: Dar Dahlab.

Ballah, Bashir. (2006), Contemporary History of Algeria (1830 - 1989), Algeria: Dar Al-Ma'rifa.

Bin Dahah, several. (2013), Settlement and the Conflict over Land Ownership during the French Occupation of Algeria (1830 - 1962), Algeria: Literature for Publishing and Distribution.

Boujemaa, Akram. (August 2016), "The situation in Algeria at the beginning of the twentieth century," Journal of the College of Basic Education for Educational and Human Sciences, Issue (28), University of Babylon.

Bouhouche, Ammar. (1997), The Political History of Algeria from the Beginning until 1962, Beirut: Dar Al-Gharb Al-Islami.

Bouara, Boudarsaya. (2010), France's barbaric policy in Algeria (1830-1930) and its repercussions on the Maghreb, Algeria: Dar Al-Hekma.

Bouaziz, Yahya. (1999), with the history of Algeria in national and international forums, Algeria: Diwan of University Publications.

Bouaziz, Yahya. (2007), The policy of colonial domination and the Algerian national movement (1830 - 1954), Algeria: Office of University Publications.

Bouaziz, Yahya. (2009), Algerian Foreign Relations with the States and Mamluks of Europe (1500 - 1830), Algeria: Dar Al-Basir.

Kharshi, Jamal. (2009), Colonialism and the Politics of Assimilation in Algeria (1830-1962), Translated by: Abdel Salam Azizi, Algeria: Dar Al-Qasba.

Saadallah, Abu Al-Qasim. (1998), Algeria's Cultural History, ed., Beirut: Dar Al-Gharb Al-Islami

Saadallah, Abu Al-Qasim. (2007), Algerian National Movement, 2nd edition, Algeria: Dar Al-Basir

Saleh, Hayat sir. (2012), French Parliamentary Committees and Algerian Issues (1871 - 1895), Algeria: Dar Al-Huda for Printing, Publishing and Distribution.

Abboud, Ali. (2014), Settlement and the conflict over land ownership (1830 - 1899) the Oran sector as a model, Master's thesis (unpublished), Faculty of Humanities and Islamic Civilization, University of Oran.

Obaid, Mustafa. (2013), Sansimonian Colonial Thought in Egypt and Algeria (1833 - 1870), Algeria: Dar Al-Ma'rifa International for Publishing and Distribution.

Al-Arabi, Ismail. (D.T.), The Algerian Resistance under the banner of Emir Abdelkader, Algeria: National Publishing Company.

Al-Antari, Saleh. (1974), The Famines of Constantine, edited by: Rabah Younar, Beirut: Dar Al-Maghreb Al-Arabi.

Issawi, Muhammad, and Sharikhi, Nabil. (2011), French Crimes in Algeria during Military Rule (1830 - 1871), Algeria: Knorr Al-Hikma Publishing House.

Farkous, Saleh. (2005), The History of Algeria from Prehistory to Independence: The Major Stages, Algeria: Dar Al-Ulum for Publishing and Distribution.

Farkous, Saleh. (2013), The Administration of Arab Offices and the French Occupation of Algeria in Light of the East of the Country (1844 - 1971), 1st edition, Algeria: New Basir Publishing House.

Qadash, Mahfouz. (2008), Algeria of the Algerians: A History of Algeria (1830 - 1954), translated by: Muhammad Al-Maaraji, Algeria: ANEP Publications.

Lounis, Rabah, Welah, Bashir, et al. (2006), History of Contemporary Algeria (1830 - 1989), Algeria: Dar Al-Ma'rifa.

Yaziz, Issa. (2009), French Policy Towards Land Ownership in Algeria (1830 – 1914), Master's Thesis (unpublished), Faculty of Humanities and Social Sciences, University of Algiers.